العنوان:	الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا
المصدر:	منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية
الناشر:	ميمون خراط
المؤلف الرئيسي:	طالب، محمد
المجلد/العدد:	ع14
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الصفحات:	101 - 109
رقم MD:	1187499
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	التخطيط الاستراتيجي، التنمية البشرية، العدالة الاجتماعية، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1187499

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA
طالب، محمد. (2020). الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا. منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، ع14، 101 - 109. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1187499

إسلوب MLA
طالب، محمد. "الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا."منشورات مجلة العلوم القانونية - سلسلة الدراسات الدستورية والسياسيةع14 (2020): 101 - 109. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1187499

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

الإستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا

د. محمد طالب

أستاد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة الحسن الأول بسطات

المقدمة:

تندرج هذه الدراسة في إطار تحليل الاختيارات الإستراتيجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بوصفها سياسة عمومية ذات منهجية ومقاصد إصلاحية.

عرفت السنوات القليلة الماضية تزايدا في تنامي المطبوعات العلمية حول مسألة التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية، خاصة في مجالات العلوم السياسية والاقتصادية وعلم الاجتماع والانثربولوجيا الاجتماعية.

إن الاهتمام الأكاديمي الراهن بالعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، يكمن في حقيقة الأمر، أنها أصبحت منظورة بشكل متزايد في العديد من المجتمعات، بحيث صار من المستحيل تجاهلها.

إن رحلة الألف ميل، تبدأ بخطوة واحدة، مقولة صينية تحركت على الأرض وصنعت الصين الجديدة[1]، لذا فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قد تندرج في هذا الاتجاه، لكونها ورشا مفتوحا، ومشروعا مجتمعيا، هدفه وغاياته تنمية الرأسمال البشري.

وللإلمام بمضامين هذا الموضوع، سيتم تناوله من خلال الأسس والمرتكزات للمبادرة الوطنية كمحور أول ثم التطرق للرهانات والتحديات في المحور الثاني.

1 - كونفوشيوس هو فيلسوف صيني ولد سنة 551 ق.م وتوفي سنة 479 ق.م، له عدة مؤلفات منها "كلاسيكية العادات والتقاليد، يعتبر من المدافعين بشراسة عن التربية التي تعد الإرث المحوري في فلسفة كونفوشيوس ويعتبر من كبار حكماء الصين.

المحور الأول: أسس ومرتكزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت في 18 ماي 2005، والتي تخلد اليوم 15 سنة، تعتبر ورشا من صنع المغاربة ومن أجل المغاربة في المجال الاجتماعي.

إذا كان نهج المبادرة ييسر شروط التدبير السليم، لكن الآفاق الواعدة التي تتيحها، تبقى رهينة بعملية حجم الاعتمادات أو التمويل وكذا طبيعة الخطط الإنمائية المبرمجة.

وللإجابة عن التحديات المرتبطة بأهداف المبادرة، لابد من طرح الأسئلة التالية:

- ما هي المقاربات الأنجع لمعالجة القضايا الاجتماعية والمجالية؟
- ماهي الآليات والسبل المتعبة من أجل مجتمع متماسك ومندمج؟
- للإحاطة بهذه التحديات، تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أحد الآليات الأساسية والمحورية للإجابة عن إشكالية التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

إن نجاح مسارات التنمية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، لا يتعلق فقط بالسلطات العمومية، فالتجربة أبانت بأن أي نجاح مجتمعي مرهون بكيفية التعاون مع كل الفاعلين من سلطات عمومية، مجتمع مدني، قطاع خاص، والمواطن إلى حد ما، من خلال إعداد وتنفيذ وتتبع عمليات التنمية البشرية.

لذا، أن نجاح مسار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو إنتاج مشترك ما بين كل الفاعليين بالمعنى الشامل للكلمة.

ففي ضوء تجربة المبادرة، انتقل منطق التنمية البشرية من المفهوم الكلاسيكي الذي يركز على تدخل الدولة إلى التنمية التشاركية التي تستند إلى انخراط واندماج ومشاركة كل القوى الفاعلة من خلال مشاريع وبرامج بدءا من تصورها الأولي إلى تقييمها، بحيث أصبح الحوار المدني من الأسس الصلبة التي تعتمد عليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فمنذ التجربة الأولى للمبادرة (2005-2009)، اعتمدت في طريقة إعداد برامجها وكذا قاعدة الاستهداف بالإضافة إلى معايير انتقاء المشاريع على البعد التشاركي، وهذا أعطى قوة واستدامة لمنظومة المشاريع.

فأينما كان هناك ضعف في المقاربة التشاركية، فإن مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي وبلوغ الأهداف الإنمائية للمبادرة، يبقى شأنا يعني الدولة وليس القوى الحية في المجتمع، الشيء الذي قد يؤدي غالبا إلى إفشال الجهود المبذولة، لذا يستوجب تقوية ودعم روح وفلسفة المقاربة التشاركية، في مسار نهج وتدبير مشاريع المبادرة الوطنية لكونها تعد رافعة للتنمية البشرية، كما ترمي إلى إنصاف ومصالحة المجتمع مع ذاته بالإضافة إلى وضع أسس الإدماج، لأنه يعد شرطا أساسيا للعملية التنموية.

ولتقوية ودعم أسس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم إحداث المرصد الوطني للتنمية البشرية[1]، الذي يتولى مهمة دائمة في تحليل آثار برامج التنمية البشرية المنجزة وتقييمها واقتراح التدابير والأعمال التي تساهم في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية البشرية وتنفيذها، ومن مهام المرصد الوطني للتنمية البشرية كذلك إنجاز دراسات وتحريات المتعلقة بالتنمية البشرية، لاسيما تلك المتعلقة بظاهرة الفقر والتهميش والهشاشة والبؤس الاجتماعي بالإضافة إلى إعداد تقرير سنوي حول وضعية التنمية البشرية داخل الدولة.

أما بخصوص أسس ومرتكزات المبادرة الوطنية، تتجسد في الآليات التالية:

- العمل المندمج والمتكامل
- المقاربة التشاركية

1- العمل المندمج والمتكامل:

تتحدد مصداقية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بما ينجم عنها من اثر إيجابي مباشر على الحياة اليومية للمواطن، لذا يمثل التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية أولى الأولويات الكبرى للمبادرة، وذلك من خلال تقوية السياسات والخدمات الاجتماعية وتطوير الاستفادة وتسيير الولوج إليها وكذا استهداف مختلف الفئات الاجتماعية الهشة بسياسات تهدف إلى إدماجها في إطار منظومة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

1 - تم إحداث المرصد الوطني للتنمية البشرية بمرسوم رقم 394-08-2، صادر بتاريخ 23 شوال 1429 موافق 23 أكتوبر 2008.

إن تحقيق الاندماج المنشود بين ما هو محلي ووطني، يتطلب نهج استراتيجية متكاملة، تقوم على أسس المشاركة الديمقراطية وحكامة القرب من أجل رفع التحديات التي تواجه الدولة في الميدان الاجتماعي. [1]

إن الإدماج الاجتماعي في سياق السياسات الرامية إلى إرساءه لا يسعى إلى تنميط الأفراد على شاكلة واحدة، بل إنه يرمي على العكس من ذلك إلى إتاحة فضاء للتنوع وحماية الهويات الثقافية، مع الحث في نفس الوقت على الالتزام والمشاركة، لذا يتم تبني مفهوم المواطنة وعدم العمل من أعلى إلى أسفل بقدر ما تتاح الفرص للإنطلاق من أسفل إلى أعلى. وتلك هي المشاركة الحقيقية التي تؤسس للتعاقد الاجتماعي الذي هو أساس الإدماج وركيزة العدالة والتماسك الحقيقي بين أفراد المجتمع على أساس أن الجميع يعمل من أجل مستقبل مشترك، كما أن من المعروف أن المجتمعات المندمجة اجتماعيا تستفيد أيضا من الناحية الاقتصادية فهي تعرف الاستقرار الضروري للإنتاج والنمو المستدام، ومن ثم فإن الاستثمار في المبادرة الوطنية عن طريق الحوار والاندماج يعد استثمارا منتجا لكونه يساعد على انبثاق رؤية مندمجة للتنمية البشرية.

2- المقاربة التشاركية للمبادرة الوطنية.

لضمان المصداقية والشفافية لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ،يستوجب إرساء آليات التتبع لتكون مواكبة للأهداف المعلن عنها مع تقديم الضمانات الأساسية، ويمكن تفعيل هذا التتبع باستعمال الأدوات التي يتيحها المجتمع المدني وخصوصا منها المقاربة التشاركية، لكونها تسمح لمنظمات المجتمع المدني القيام بتقييم جهود المبادرة الوطنية الرامية إلى تقليص التفاوتات المجالية، ومدى التقدم الحاصل في بلوغ أهداف التنمية البشرية، ومن بين مزايا المقاربة التشاركية، كونها عبارة عن طريقة نوعية تسمح برسم صورة دقيقة للواقع، وهي بذلك تثمن الطرق الكمية للتتبع والتقييم وتنفيذ الأرضيات الوطنية للتنمية البشرية من طرف منظمات المجتمع المدني.

1 - د.إدريسالكراوي: الحوار المدني وبناء أسس الديمقراطية التشاركية في المغرب، مداخلة بمناسبة الملتقى الثالث لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس العالمي الاجتماعي بتاريخ 17و 18 يونيو 2013.

إذا التتبع والتقييم بصفة تشاركية من شأنه أن يحسن تعزيز القدرات الجماعية بما في ذلك الطرق التي تسمح للسكان المحليين لإسماع صوتهم، بل تمكينهم من القيام بتحليل لأوضاعهم الصعبة التي يعيشونها ومن اللازم استكشاف العديد من الطرق التشاركية والاشتغال بها مع عينة من السكان بغرض التوصل إلى إجابة عن سؤال محوري، وهو عن أحسن الطرق وأكثرها فعالية بالنسبة للسياق الوطني الخاص بكل الجماعات الترابية، ثم ما هي العوامل الكفيلة بتحسين أداء مسار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في خدمة المواطنين؟ كما أن هناك خاصية إضافية للطرق التشاركية كونها تصعب من أسفل إلى أعلى، وفي جميع الأحوال، فإن المقاربة التشاركية تبقى ضرورية لتحسين وضع المستفيدين وتوسيع وتطوير خدماتها.

إن المقاربة التشاركية أو المشاركة النشطة للمجتمع المدني في إطار رسم سياسات المبادرة الوطنية، يعد أمرا ضروريا للنهوض بالحماية الاجتماعية والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تعزيز القطاع الجمعوي بمختلف مناطق المغرب؛
- ✓ تطوير الديمقراطية التشاركية؛
- ✓ دعم مشاركة المستهدفين في اتخاذ القرارات المتعلقة بأوضاعهم من خلال المتابعة والمواكبة؛
- ✓ التسليم بدور المواطن في المتابعة والمساءلة كحق ثابت من حقوق المواطنة وتنظيم وتقنين الصيغ الإجرائية لممارسة هذا الحق تجاه النشاط العمومي للدولة.

المحور الثاني: رهانات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تشكل المعضلة الاجتماعية بمثابة التحدي الرئيسي للمبادرة الوطنية، حيث هناك فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفا صعبة، بل وتعاني من حالات الفقر والتهميش، لذا تم إطلاق مجموعة من الأوراش ذات البعد المجالي والاجتماعي منذ 2005 إلى غاية 2019، لكن تبين من التتبع والمواكبة، أن رهان التأهيل الاجتماعي عملية معقدة وشاقة وطويلة، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية أو مساعدات موسمية، بل الأمر يتطلب أن تتوفر لذا

صانع سياسة الحماية الاجتماعية القدرة على تكوين رؤية مستقبلية واستشراف لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الوضع الاجتماعي، لذا يستوجب وضع سناريوهات لكل الاحتمالات والاعداد لها بوضع الحلول المناسبة استباقيا.

إن التنمية الاجتماعية الفعالة والمستدامة، لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة تتكامل فيها الابعاد السياسة والاجتماعية والاقتصادية.

إن الرهان الذي تسعى إليه المبادرة الوطنية هو كيفية استئصال آفات الاقصاء والبؤس الاجتماعي التي تقف عقبة في وجه التنمية الاجتماعية، وتعد من المعيقات البنيوية التي تعاني منه البلاد، والتي بدون تجاوزها، فإن التنمية البشرية ستعرف تعثرا كبيرا.

لذا يتطلب تطبيق مفهوم الإدماج على السياسات المعتمدة لمحاربة أسباب الإقصاء التي تؤثر على فئة شاسعة من المجتمع، وتحد بشكل كبير من قدرتها على المشاركة في الحياة الجماعية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وينعكس هذا الإقصاء في العجز الذي تعرفه الفئات الاجتماعية المعنية على مستوى التنمية البشرية من خلال عدم قدرتها على التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين، كما أن هذا الإقصاء يشكل في نفس الوقت عائقا للتنمية البشرية، ويحمل كذلك في طياته خطر الانفجار الاجتماعي.

ووعيا بصعوبة التعقيد الذي تتسم به ظاهرة الإقصاء، ارتأت التنسيقية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التركيز على ثلاث فئات من الساكنة والتي تعتبر الأكثر تأثرا بالإقصاء.[1]

إن محاربة ظاهرة الإقصاء تتطلب مراجعة شاملة للمقاربات الخاصة بالتنمية البشرية، وهكذا فإن مشاريع التنمية كثيرا ما تكون عبارة عن منهجية تجميعية لمخططات قطاعية، تم وضعها على المستوى الوطني، في حين أن هذه الأخيرة، ورغم جهود التشاور التي واكبتها أحيانا لا تتكامل في العديد من الجوانب ولا تندرج في منطق التنمية البشرية الفعالة، لذا فإن الحل يكمن في تبني مقاربة شمولية للتنمية الاجتماعية، ترتكز على إدماج

1 - VOIR : Rapport général du cinquantenaire sur le développement humain 2005, p 124.

السياسات القطاعية باعتبارها المقاربة الوحيدة التي تسمح بإعطاء دفعة قوية للقطاعات المعنية وذلك على مستوى مختلف الوحدات المجالية.[1]

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها، فمازالت هناك تحديات مطروحة في مجال التنمية البشرية، وهي تحديات ورهانات من نوع جديد، تستدعي المزيد من التركيز على الاستثمار المكثف في الرأسمال البشري المتميز، وتحسين ظروف عيش الفئات البسيطة من السكان والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية والهشاشة القوية للشباب لاسيما البطالة الطويلة الأمد التي تعد التحدي والمشكل الأساسي للدولة.

إن أي استراتيجية لإدماج للفئات الاجتماعية التي تعاني من الإقصاء، ينبغي لها أن تمر عبر توزيع أفضل لثمار النمو، خصوصا بالرفع من معدل التشغيل، لكن مستوى هذا الأخير، ينبغي أن يكون في مستوى أعلى بالقدر الذي يكون فيه مستوى التكوين والتأهيل، الذي ينبغي أن يتلاءم ومتطلبات سوق الشغل، إن تحسين التعليم والتكوين يشكلان ركيزة أساسية للإدماج الاجتماعي ومحاربة التفاوتات شريطة التوفر على منظومة لتقييم أداء هذا النظام.

فالحس السياسي السليم يدعو إلى ترشيد الإمكانيات على مستوى المجالات الترابية باعتماد حكامة محلية على مستوى الوحدات الترابية الثلاث[2]، فإشكالية الالتقائية تساءل خصوصا المرحلة الجديدة لأجرأة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظرا لدينامية الجديدة للمخططات الجماعية للتنمية ، فانه بإمكان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تكون أكثر فعالية إذا ما ارتبطت مقارباتها مع صيرورة ومضمون المخططات الجماعية، وهكذا سيكون لمقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أثر إيجابي في تعزيز قدرات الجماعات الترابية مع إشراك كل فعاليات المجتمع المدني.

1 - أنظر: خلاصة تركيبية للتقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للتنمية البشرية حول تقييم التقدم الحاصل في مجال الإدماج، في شهر ماي 2011.

2 - أنظر القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات، العمالات والأقاليم، الجهات، رقم-14 – 113-ورقم -14-112- ورقم-14- 111، بتاريخ 7 يوليو 2015.

وهكذا تبدو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كمختبر لتنفيذ السياسات المجالية لمحاربة الفقر والإقصاء، وتعد كذلك أهم برنامج حكومي للحد من الفقر.

لكن اليوم، يتحتم التحليل العلمي والموضوعي المتعدد الأبعاد، لنتائج المرحلة "الأولى (2005-2010)، التي كانت تهدف إلى تقليص العجز السوسيو اقتصادي، والمرحلة الثانية (2011-2018) الذي كانت استراتجيتها محاربة الهشاشة الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي ومحاربة الفقر في العالم القروي، والمرحلة الثالثة (2019-2023) التي تتمحور حول الأهداف التالية منها الحفاظ على الكرامة وتحسين شروط الحياة وتقوية الرأسمال البشري"، يعد مفروضا وضروريا ويجب أن يكون بعيدا عن الأرقام البسيطة،

كما يجب أن تأخذ نتائج هذا التحليل بعين اعتبار، أهداف ووسائل جديدة للتفكير في استراتيجية جديدة أكثر طموحا وأكثر تركيزا في محاربة معضلة الفقر و التفاوتات المجالية.[1]

وفي الأخير، إذا كان مستوى النمو الاقتصادي المغربي غير مكتمل ولا منصف لكون فوائده لا تشمل كل الفئات الاجتماعية، إضافة أن الوضع الاجتماعي المغربي يتميز بخمسة قضايا كبرى تكمن في استمرار التحديات الاجتماعية منها:

- أزمة المدرسة؛
- بطالة الشباب؛
- احتدام الفوارق الاجتماعية؛
- الخصاص في مجال السكن اللائق؛
- عدم تعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية.

فإن هذه التحديات الاجتماعية الكبرى، تجري في وقت اتخذ فيه المغرب خيارات مؤسسية منها التنسيقية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكن رغم المجهودات التي بذلت من قبل هذه المبادرة، فلا يزال هناك الشيء الكثير الذي يتعين فعله، لضمان استدامة المكتسبات ذات البعد الاجتماعي، وهذا ما يتطلب من جميع الفاعلين من قوى سياسية وتيارات فكرية ومجتمع مدني، ما يلزم من الاقتدار، وبعد النظر لجعل التنمية الاجتماعية

1 - أنظر للوثيقة التحليلية حول: المضامين والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية الاجتماعية المنفتحة-الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني بتاريخ 8 نونبر 2014.

اختيـارا جماعيـا وإطـارا مشـتركا مـا بـين مختلـف الشـركاء الـذين علـيهم ضـم جهـودهم لبلـوغ الأهداف النبيلة ذات البعد الاجتماعي.